ISSN:2478-0022

حماية القيم التقليدية في القانون الدولي

The protection of traditional values in international law

د.ناصر عبد الرحيم نمر العلي
معهد موسكو للإدارة العامة والقانون (موسكو، روسيا)
drnasernimer@yahoo.com

ملخص:

تعتبر حماية "القيم التقليدية" من القضايا المعاصرة في القانون الدولي، خاصة بعد ظهور اتجاه جديد يطالب بإعادة النظر في القيم التقليدية الأساسية والتي تعد الأساس في بلورة حقوق الإنسان على المستوى الوطني والقومي والدولي وتعد الأساس أيضا في وجود البشرية جمعاء.

وتلعب "القيم التقليدية" دورا مهما في توحيد جميع البلدان والشعوب، وليس لتفريقها. وقواعد حقوق الإنسان ومعاييرها، تقوم على القيم التقليدية للبشرية. إن إدراك وضمان الصلات القائمة بين القيم التقليدية وحقوق الإنسان يساعد على تقوية الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والاعتراف بطبيعتها العالمية.

تكمن أهمية هذا الموضوع في ضرورة العمل الجاد من أجل الحفاظ على هذه القيم التقليدية وترسيخها وإعطائها قوة إلزامية واستخدامها كوسيلة لمواجه تلك الدول التي تحاول أن تفرض على الدول الأخرى والمجتمع الدولي قيم ومعاير والمسمى بالقيم الغير تقليدية والتي يصعب تبنيها في كثير من الدول لأنها تتناقض مع ثقافاتها وعاداتها والدين المتبع في هذه الدول، ومن هذا المنطلق أصبح البحث في هذا الموضوع جدير بالاهتمام لدى الفقه القانوني الدولي.

الكلمات الدالة:

الحماية، القيم التقليدية، قانون دولي، القيم غير تقليدية، الكرامة، الحرية، المسؤولية.

Abstract:

The protection of "traditional values" is one of the contemporary issues in international law, especially after the emergence of a new trend called for the revision of the traditional values which are the foundation in the development of human rights at the national and international level and also basis of the existence of the whole humanity.

"Traditional values" play an important role in the unification of all countries and people، not to divide them. The norms and standards of human rights are based on the traditional values of humankind. To recognize and ensure the linkages between traditional values and human rights helps to strengthen universal respect for human rights and the recognition of the universality of human rights.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The importance of this subject in the need to work hard in order to maintain these traditional values, consolidating and give it the power of mandatory and use it as a means of facing those trying to impose on other countries and the international community's values and standards, called the values of non-conventional and which are difficult to be adopted in many countries because they are contrary to their cultures and traditions and religion followed in these countries, and from this point of research on this subject is worthwhile in the international jurisprudence has become.

Human rights must serve as an instrument to unite all countries and peoples, not to divide them. In determining the common elements, we must acknowledge the moral significance of human rights norms and standards, recognizing that they are underpinned by the traditional values of humankind. Human rights should not be explained solely in terms of their legal interpretation, with mention only of violations and the resultant sanctions. To achieve universal observance of human rights, it is particularly important to promote a culture of respect for human dignity, freedom and human rights at all levels.

Keywords:

protection, traditional values, international law, the values of non-conventional, dignity, freedom, the responsibility.

مقدمة:

تعتبر حماية "القيم التقليدية" من القضايا المعاصرة في القانون الدولي، خاصة بعد ظهور اتجاه جديد يطالب بإعادة النظر في القيم التقليدية الأساسية والتي تعد الأساس في بلورة حقوق الإنسان على المستوى الوطني والقومي والدولي وتعد الأساس أيضا في وجود البشرية جمعاء.

تكمن أهمية حماية القيم التقليدية في القانون الدولي وفي العلاقات الدولية خاصة بعدما اعتمدت العديد من الدول الأوروبية قوانين وطنية حول " زواج المثليين" وتقنين إمكانية تبني هؤلاء الأزواج من نفس الجنس للأطفال مما يؤدي ذلك إلى التعدي على المبدأ الذي كرس في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل أي مبدأ المصلحة الفضلى للطفل ويشكل أيضا تعدي على حقوق الطفل والمتمثلة في أن ينشأ في أسرة متكاملة، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وبخاصة الأطفال.علما بأن هذه العلاقات الجنسية المثلية وغيرها من العلاقات الغير تقليدية معروفة منذ القدم، ولكن حتى القرن العشرين لم يحاول أي أحد مساواة هذه العلاقات الغير تقليدية مع العلاقات التقليدية وإعطاء هذه العلاقات الغير تقليدية نفس المعايير القانونية.

وعلى الرغم من عبثية الموقف بدأت مناقشة هذه القضايا على المستوى الدولي. وأصبحت حاليا هذه القضايا موضع النقاش في الأمم المتحدة وفي الهيئات التعاهدية في مجال حقوق الإنسان وفي المنظمات الإقليمية الدولية وخاصة في مجلس أوروبا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إشكالية البحث:

في ضوء ما سبق، تكمن إشكالية البحث في تسليط الضوء على أهمية القيم التقليدية في القانون الدولي، و دراسة تعزيز "القيم غير التقليدية" على المستوى الوطني في مختلف الدول، والوثائق المعتمدة في إطار الأمم المتحدة والتي تهدف إلى تعزيز القيم "غير التقليدية". وتكمن إشكالية البحث أيضا في ضرورة تجسيد مفهوم القيم التقليدية على المستوى الدولي من خلال إصدار اتفاقية دولية تنص على ماهي القيم التقليدية وأنواعها. ومن هذا المنطلق أصبح البحث في جدلية "القيم التقليدية" و" القيم الغير تقليدية" جدير بالاهتمام لدى فقهاء القانوني الدولي.

أهمية البحث:

إن أهمية البحث تكمن في التعريف بماهية "القيم التقليدية" ودورها في تعزيز واحترام حقوق الإنسان على جميع المستويات، وإظهار (من خلال دراسة المواثيق الدولية) مدى تلائم وتعارض القيم التقليدية مع معايير حقوق الإنسان، وتكمن أهمية هذا البحث أيضا في بيان الاتجاه الجديد الذي ينادي في تكريس مفهوم "القيم الغير تقليدية".

منهجية البحث:

لقد تم اعتماد المنهج التحليلي والمنهج المقارن في هذا البحث، وذلك لملائمته مع طبيعة موضوعه.

هيكلية البحث:

و تم تقسيم هيكلية البحث، إلى مبحثين، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، وهي الآتي:

المبحث الأول: دور القانون الدولي في تعزيز مفهوم "القيم التقليدية"

المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة التي تطالب بتكريس "القيم الغير تقليدية" على المستوى الدولي

الخاتمة:

وتضمنت أهم الاستنتاجات والرؤى المستقبلية لهذه المفاهيم.

المبحث الأول: دور القانون الدولي في تعزيز مفهوم "القيم التقليدية"

المطلب الأول: مفهوم وأنواع "القيم التقليدية" في القانون الدولي

ليس هناك بعد أي تعريف مقبول لمصطلح "القيم التقليدية للبشرية" في المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ولم تسفر المناقشات التي جرت في مجلس حقوق الإنسان أو لجنته الاستشارية عن أي تعريف لمفهوم "القيم التقليدية".

بدأ هذا المصطلح يتبلور نتيجة لظهور بعض الاتجاهات التي تطالب بتكريس حقوق المثليات والمثليين وذوي التفضيل الجنسي المزدوج ومتحولي الجنس والسماح لهؤلاء الجماعات بالزواج من الجنس ذاته وتبني الأطفال من قبل هذه الجماعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوضحت الدراسة التي أعدتها اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان حول " دراسة أولية بشأن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية عن طريق تحسين فهم القيم التقليدية للبشرية" في دورتها الثامنة المنعقدة في 24 شباط 2012 مفهوم المصطلحات التالية: " التقاليد والتقليدي"، " القيم"، " البشرية"[1].

وحسب هذه الدراسة يمكن تعريف المصطلح "تقليد" على أنه "جميع عناصر التراث الاجتماعي والثقافي التي تتوارثها الأجيال تحتفظ بها الدول والمجتمعات والمجموعات السكانية لفترات طويلة. وتشمل التقاليد بعض العادات الاجتماعية، وقواعد السلوك، والأفكار، والأعراف، والطقوس. وتوجد بعض التقاليد في جميع النظم الاجتماعية، وهي إلى حد ما شروط ضرورية لوجودها. وتخص التقاليد مجالات مختلفة للغاية من مجالات الحياة العامة (الاقتصاد، السياسة، القانون)، ولكن بدرجات متفاوتة. وتكتسي التقاليد أهمية خاصة في الدين".

يحمل مصطلح "التقليد" دلالة إيجابية تعني حفظ أو بعث كل ما هو إيجابي مما أنجزته الدولة والمجتمع خلال تطورهما التاريخي الطويل. ويُستعمل مصطلح "التقليد" بدلالة إيجابية بشكل خاص في كثير من الاتفاقيات الدولية،الإقليمية والتي سنتناولها في المبحث الثاني. وأكيد أن التقاليد السلبية لا يمكن أن تتلاءم مع قواعد حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً و لا يجوز التذرع بالتقاليد لتبرير الممارسات الضارة التي تنتهك المعايير والمقاييس العالمية لحقوق الإنسان.

ومن الواضح أن بعض التقاليد يمكن أن تساعد على تقوية احترام حقوق الإنسان ومراعاتها، في حين أن أخرى يمكن أن تنتهكها. وهناك أيضاً العديد من التقاليد الأسرية والمجتمعية التي لا تمت لاحترام حقوق الإنسان بأية صلة. ويعني هذا التنوع في وجود التقاليد والأشياء التقليدية وفهمها وتفسيرها أن من الممكن اعتبارها فئات لا يجمعها أي تعريف وحيد لا لبس فيه من حيث حقوق الإنسان. ويتوقف تفسيرها إيجابياً أو سلبياً في كل مرة على ظروف محددة.

أما بالنسبة لمفهوم "القيم"، تُستعمل بوصفها أحد المفاهيم الرئيسية في الفكر الاجتماعي الحديث، للدلالة على الأشياء والظواهر، وخصائصهما، والأفكار المجردة التي تجسد المثل العليا الاجتماعية ومن ثم تشكل نقطة مرجعية ضرورية. وتكتسي مسألة القيم أهمية أساسية في الوقت الحالي. والسبب في ذلك هو أن عملية التجديد الجارية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية أتت بكثير من الظواهر الإيجابية، ولكن أيضاً بكثير من الظواهر السلبية. فنتج عن التقدم العلمي والتكنولوجي، والتصنيع والحوسبة في جميع مجالات المجتمع الحديث مواقف سلبية متزايدة تجاه التاريخ والثقافة والتقاليد، وبدأ ينتج عن ذلك فقدان القيم لأهميتها في عالم اليوم. وفي مثل هذه المراحل التاريخية، يكون دور بعض القيم في الواقع هو الحفاظ على استقرار المجتمع، وبدء تفاهم وتعاون متبادلين بين الناس.

وحسب الفقرة 22 من هذه الدراسة أن مفهوم "القيم" يحمل دلالة إيجابية بشكل خاص. ويجب تفسير الظواهر التي تؤدي دوراً سلبياً في العلاقات الدولية على أنها ضارة ولكن أي شيء يخدم المصالح المشتركة ويعزز نمو الفرد والدولة والمجتمع فهو شيء ذو قيمة.

وبالنسبة لمفهوم البشرية حسب هذه الدراسة فهي سكان العالم بمعنى جماعي، أي مجتمع كل الناس الذين يعيشون فيه. ويرد في قراري مجلس حقوق الإنسان 21/12 و3/16 ذكر "القيم التقليدية للبشرية" و"مجموعة مشتركة من القيم التي تتمسك بها البشرية بأكملها". وتحمل هاتان العبارتان نفس المعنى. ويمكن أيضاً إضافة مفهوم "القيم العالمية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكرست هذه الدراسة في الفقرة 29 أن "القيم الإنسانية العالمية ملك للبشرية جمعاء، لكل الأشخاص، بغض النظر عن حضارتهم أو ثقافتهم أو دينهم. وتتمثل خصائص القيم التقليدية للبشرية في الاستدامة التاريخية، والاعتراف العالمي، والقبول في جميع أنحاء العالم، والمعنى الإيجابي. ومن ثم، يمكن استنتاج أن القيم التقليدية تشمل تلك الفئات المستدامة تاريخياً والإيجابية وغير الملموسة المعترف بها عالمياً والمقبولة عموماً من جميع الحضارات، التي تميز العلاقات الاجتماعية في مراحل محددة من التطور الاجتماعي. ومن الواضح أنه لا يمكن أن تكون ثمة قائمة نهائية من القيم التقليدية للبشرية. فهي تختلف باختلاف مراحل التطور التاريخي. ويجب ألا تشمل الممارسات التي تخالف الكرامة الإنسانية أو تنتهك حقوق الإنسان، حتى عندما تكون هذه الممارسات ضاربة بجذورها في التقليد، أو القيم التي قد تكون خاصة بشعب واحد أو حضارة واحدة أو قلة من الشعوب أو الحضارات، ولكنها غير مقبولة في جميع أنحاء العالم"[2].

أنواع القيم التقليدية للبشرية:

الكرامة والحرية والمسؤولية يعتبرون أهم أنواع القيم التقليدية للبشرية جمعاء.

الكرامة والحرية مبدآن يحددان مركز الفرد في المجتمع والدولة. وهما قيمتان تدعمان جميع حقوق الإنسان المكرسة في الصكوك الدولية. ولا يمكن المغالاة في تقدير أهميتهما في تعزيز حقوق الإنسان الطبيعية والثابتة وحمايتها.

وتنبع حقوق الإنسان من كرامة الفرد وحريته وسلوكه المسؤول تجاه المجتمع وغيره من الناس. وهذه القيم العالمية معايير ينبغي استخدامها لتحديد مستوى احترام حقوق الإنسان وحمايتها. ويتطلب احترام الحرية والكرامة بألا تكون أي قيود يُسمح بفرضها على حقوق الإنسان تعسفية ويجب أن تمتثل بدقة للقواعد الواردة في الاتفاقات الدولية. وعلاوة على ذلك، يتبع احترام القيم الإنسانية العالمية عدم قبول أي قيود مهما كان نوعها على العديد من حقوق الإنسان، كما هو الحال في حظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة وعدد من القيود الأخرى. وفهم الكرامة والحرية كقيمتين تقليديتين للبشرية يجعلهما بالضرورة عالميتين في طبيعتهما ويعزز القبول العالمي لحقوق الإنسان[3].

ويرد مفهوم الحرية والكرامة في الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان ومنها: ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ووفقاً للمادة 1 من الإعلان: "يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء". ويقرن العديد من الصكوك الدولية الكرامة الشخصية بالحرية وحقوق الإنسان. فالحرية والكرامة، كما تشير الصكوك، شرطان لكفالة احترام حقوق الإنسان الأساسية. والكرامة والحرية هما أيضاً معياران يجب استخدامهما للاسترشاد في تفسير القواعد القانونية لحقوق الإنسان ومدى تعزيزها واحترامها.

المسؤولية:

تتميز المسؤولية كقيمة تقليدية للبشرية بأنها بمثابة نوع من المرجعية الاجتماعية التي توجه ليس أنشطة هذا الفرد أو ذاك فحسب، بل أفعال مجموعات من الناس والمجتمع. ويجب ألا يكون تعزيز حقوق الإنسان واحترامها مقترناً بالحرية والكرامة فحسب، بل أيضاً بالمسؤولية الفردية والوفاء بالالتزامات نحو الآخرين. وتفترض المسؤولية قدرة الفرد على السلوك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخلاقي. ولا يمكن إلا لفرد حر ومسؤول أن يحقق ذاته تحقيقاً كاملاً في السلوك الاجتماعي ومن ثم استغلال إمكانياته إلى أقصى حد.

والآن، أصبحت الديمقراطية قيمة متزايدة الأهمية لجميع الدول والشعوب. فقيمتها العالمية تحظى باعتراف معظم الدول في المجتمع الدولي وجميع الحضارات في عالم اليوم.

والقيم التقليدية للبشرية، التي تتقاسمها جميع الدول والشعوب، تحدد وستظل تحدد تطور المجتمع الدولي للأمم وأنشطته الحيوية.

وأكد مجلس حقوق الإنسان في قراره 16/3 المعتمد في 24 آذار 2011 أن "الكرامة والحرية والمسؤولية قِيم تقليدية تتقاسمها البشرية جمعاء وتُجسدها صكوك الحقوق العالمية".

المطلب الثاني:

المواثيق والاتفاقيات الدولية التي نصت على "القيم التقليدية"

تم استخدام مصطلح " القيم التقليدية" في عدة اتفاقيات دولية وإقليمية ومن هذه الاتفاقيات:

اتفاقية بشأن حماية السكان الأصليين وغيرهم من السكان القبليين وشبه القبليين وإدماجهم في المجتمع العام للبلدان المستقلة رقم 107 لسنة 1957 تسري هذه الاتفاقية حسب المادة 1 فقرة1 على" أفراد السكان القبليين وشبه القبليين في البلدان المستقلة والذين يقل مستوى ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية عن المستوى الذي وصل اليه باقي قطاعات الجماعة الوطنية، وتنظم أوضاعهم كليا أو جزئيا تقاليدهم وعاداتهم الخاصة أو قوانين ولوائح خاصة"، ونصت الاتفاقية الثانية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة لعام 1989 في المادة الثانية في فقرة (ب) على "تعزيز التحقيق التام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الشعوب فيما يتعلق بهويتها الاجتماعية والثقافية، وبعاداتها وتقاليدها ومؤسساتها"[4]، وأعلنت اتفاقية حقوق الطفل لعام1989 في ديباجتها عن أهمية التقاليد والقيم الثقافية لكل شعب في حماية الطفل "وإذ تأخذ في الاعتبار الواجب أهمية تقاليد كل شعب وقيمه الثقافية لحماية الطفل وترعرعه ترعرعا متناسقا". وقد نصت أيضا المادة 24 الفقرة 3 من هذه الاتفاقية على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال[5].

نصت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 في المادة (5) على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة. نستنتج من ذلك أن هذه الاتفاقية تلزم الدول الأطراف بالتخلي عن العادات والأنماط الاجتماعية والثقافية التي تتعارض مع حقوق الإنسان المعترف بها من قبل المجتمع الدولي[6].

ومن الاتفاقيات الإقليمية التي كرست مصطلح "القيم التقليدية" الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981 حيث تنص المادة 17 فقرة 3 على " النهوض بالأخلاقيات العامة والقيم التقليدية التي يعترف بها المجتمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحمايتها واجب على الدولة في نطاق الحفاظ على حقوق الإنسان". وكرست الفقرة الثانية من المادة(18) من هذا الميثاق أن "الدولة ملزمة بمساعدة الأسرة في أداء رسالتها كحماية للأخلاقيات والقيم التقليدية التي يعترف بها المجتمع"[7].

نص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الصادر في عام 2000 علي القيم الأساسية ذات أهمية حيوية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين ومن هذه القيم: الحرية، المساواة، التضامن، التسامح، احترام الطبيعة وتقاسم المسؤولية. وأكدت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام2005 في الفقرة الرابعة على أنه" نؤكد من جديد أن قيمنا الأساسية المشتركة، ومنها الحرية، والمساواة، والتضامن، والتسامح، واحترام جميع حقوق الإنسان، واحترام الطبيعة، والاشتراك في المسؤولية، قيم أساسية في مجال العلاقات الدولية". وتنص الفقرة (14) من هذا القرار على ضرورة واعترافا منا بالتنوع في العالم، نسلم بأن جميع الثقافات والحضارات تسهم في إثراء البشرية. ونسلم بأهمية احترام وتفهم التنوع الديني والثقافي في جميع أنحاء العالم. ونلتزم، تعزيزا للسلام والأمن الدوليين، بالعمل على النهوض برفاه الإنسان وحريته وتقدمه في كل مكان، وتشجيع التسامح والاحترام والحوار والتعاون فيما بين مختلف الثقافات والحضارات والشعوب[8].

قرار مجلس حقوق الانسان 16/3 الصادر في آذار عام 2011 حول "تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية عن طريق تحسين فهم القيم التقليدية للبشرية" وإذ يؤكد من جديد أن جميع الثقافات والحضارات تشترك بتقاليدها وعاداتها وأدياتها ومعتقداتها في مجموعة من القيم التي تتمسك بها البشرية بأكملها، وأن تلك القيم قد أسهمت مساهمة جليلة في تطوير معايير حقوق الإنسان ومقاييسها.

وإذ يشدد على أنه لا يجوز التذرع بالتقاليد لتبرير الممارسات الضارة التي تنتهك المعايير والمقاييس العالمية لحقوق الإنسان.

وأكد هذا القرار أن "الكرامة والحرية والمسؤولية قِيم تقليدية تتقاسمها البشرية جمعاء وتُجسدها صكوك الحقوق العالمية؛" (الفقرة 3)؛ وسلم بأن "تحسين فهم وتقدير هذه القيم يسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛" (الفقرة 4)[9].

من الواضح أن هناك تقاليد وقيم تساعد في تطوير معايير حقوق الإنسان وهناك تقاليد وقيم تنتهك المعايير والمقاييس العالمية لحقوق الانسان وحسب هذا القرار أنه لا يجوز التمسك بتلك التقاليد والقيم التي تنتهك حقوق الإنسان على العكس على الدول أن تبذل جهدها للتخلي عن هذه العادات والتقاليد التي تسهم في انتهاك حقوق الإنسان.

في 2012/09/27 اعتمد مجلس حقوق الإنسان بناء على اقتراح من قبل روسيا الاتحادية قرار (21/3) حول "تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية من خلال فهم أفضل للقيم التقليدية للبشرية"[10].

اعتمد هذا القرار بالأغلبية المطلقة، وأيد موقف روسيا بشأن القرار كل من: أنغولا، بنغلاديش، بوركينا فاسو، الكاميرون، الصين، الكونغو، كوبا، جيبوتي، إكوادور، الهند، اندونيسيا، الأردن، الكويت، قيرغيزستان، ليبيا، ماليزيا، المالديف، موريتانيا، الفلبين، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، تايلاند وأوغندا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن صوتت ضد هذا القرار الولايات المتحدة النمسا، بلجيكا، المجر، إسبانيا، إيطاليا، المكسيك، النرويج، بولندا، رومانيا، جمهورية التشيك، سويسرا.

وأشار ممثل النرويج، على وجه الخصوص، إلى أنه في القانون الدولي لا يوجد تعريف واحد للمفاهيم مثل "التقليد" و "القيم". و أن هذه المفاهيم يمكن أن تستخدم على حساب حقوق الإنسان.

رد فعل الدول الغربية على القرار21/3 أمر مفهوم بسبب سياساتها المتجه نحو تعزيز الحماية الوطنية والدولية للعلاقات غير التقليدية. ومن الأمثلة محاولتهم إضفاء الشرعية على زواج مثليي الجنس، وإمكانية تبني الأطفال من قبل أزواج من نفس الجنس، إباحة ممارسة الجنس مع الأطفال.

ويؤكد هذا القرار من جديد أن جميع الثقافات والحضارات في تقاليدهم وعاداتهم واديانهم ومعتقداتهم تشكل مجموعة مشتركة من القيم التي تنتمي للبشرية جمعاء، وأن هذه القيم قد أسهمت إسهاما هاما في تطوير معايير وقواعد حقوق الإنسان.

ويؤكد هذا القرار في المادة الأولى على أن التوصل إلى فهم أفضل واحترام القيم التقليدية، التي تتقاسمها البشرية جمعاء والمنصوص عليها في المواثيق العالمية لحقوق الإنسان، تساهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم.

ويبين البند الرابع من هذا القرار أن القيم التقليدية، وخصوصا القيم المشتركة بين جميع البشر، ويمكن أن تلعب دورا مهما في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان واحترام كرامة الإنسان، ولا سيما في عملية التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

إن قرار مجلس حقوق الإنسان "تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية من خلال فهم أفضل للقيم التقليدية للبشرية" يثير قضايا مهمة جدا، والتي ينبغي أن تساهم في تعميم حقوق الإنسان. وكما يبدو، فإن هذا القرار يضع بداية لعمل طويل، يجب أن تكون النتيجة هي تضامن البشرية لفهم الناس لهويتهم، وحدة الوجود والقيم الأساسية[11].

ومع ذلك، لا يحق لأي دولة في فرض فهمهم "الأسرة" على الدول والمجتمعات الأخرى.

وقال رئيس المجلس الأوروبي هيرمان فان رومبوي تثني على اعتماد هذا القانون من قبل البرلمان في جورجيا أن حظر التمييز على أساس "التوجه الجنسي" ليست قيمة التقليدية أو قيمة الأوروبية، وهو "قيمة عالمية". ومع ذلك، وقال أنه لم يحدد في ما يمكن قراءة المقبولة عالميا صك دولي من هذا القبيل "القيم العالمية".

في أكتوبر/ تشرين الأول 2015، تم تجريم ممارسات المثلية في 75 بلدًا في أرجاء العالم، والمعاقبة عليها بالإعدام في عشرة بلدان، مما اضطر السحاقيات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسيًّا والمخنثين إلى الرقابة على الذات بشأن هويتهم أو المخاطرة بالتعرض للملاحقة القضائية.

المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة التي تطالب بتكريس "القيم الغير تقليدية" على المستوى الدولي

المطلب الأول: جهود الدول الغربية في تقنين "القيم الغير تقليدية" على المستوى الوطني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحدث اليوم في أوروبا وأمريكا وكندا وغيرهم من الدول إعادة النظر في القيم الأساسية للإنسانية، وذلك من خلال سن قوانين وطنية تكرس "القيم الغير تقليدية" ومن هذه القيم زواج المثليين وتبني الأطفال، مثليات (السحاقيات)، مثليون جنسيا (المثليين)، والمخنثين (المخنثين) والمتحولين جنسيا.

زواج المثليين هو زواج يعقد بين شخصين من نفس الجنس أو من نفس الهوية الجنسية والاعتراف القانوني بزواج المثليين يدعى المساواة في الزواج كذلك وبالخصوص من قبل مؤيديه.

قد أصبح الموضوع يشغل العديد من الدول، خاصة منذ أواخر التسعينات وبداية الألفينيات. زواج مثليي الجنس مسموح به حاليا في أمريكا وأصدرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة عام 2015 حكماً تاريخياً الجمعة، يقضي بمنح الحق للمثليين جنسياً بالزواج في كافة الولايات الأمريكية، وهو الحكم الذي وصفه الرئيس باراك أوباما، بأنه "انتصار لأمريكا.. وانتصار للحب."، هولندا، بلجيكا، إسبانيا، كندا، جنوب أفريقيا، النرويج، السويد، الدنمارك، البرتغال، أيسلندا، الأرجنتين، أوروغواي، نيوزلندا، البرازيل، فرنسا، جمهورية إيرلندا، بريطانيا (إنجلترا وويلز واسكتلندا فقط). وبعض الولايات في المكسيك. ومعظم هذه الدول تسمح أيضا للمثليين بتبني أطفال.

هولندا هي أول بلد يسمح للأشخاص من نفس الجنس على الدخول في الزواج، اعتبارا من عام 2001. الزواج المدني والشراكة المنزلية وأنواع أخرى للاعتراف بعلاقات الجنس المثلي موجودة في: ألمانيا، أندورا، كرواتيا، التشيك، فنلندا، إسرائيل، لوكسمبورغ، ليختنشتاين، سلوفينيا، سويسرا، المجر، ولايات نيو ساوث ويلز، كوينزلند، تسمانيا وأستراليا الغربية في أستراليا.

في عام 2009 بدأت الحكومة النرويجية عملية تنفيذ فكرة ممثلي الزواج من نفس الجنس في رياض الأطفال ودور الحضانة. وبدأوا بإصدار كتب للأطفال تحتوي على قيم غير تقليدية وفقا لتعليمات من البرلمان النرويجي وألتي تنص على " المساواة بين الأطفال الذين تم تبنيهم من قبل هؤلاء الأشخاص مع الأطفال الآخرين في رياض الأطفال".

وأصدرت وزارة التعليم النرويجي مشروع في إطار "خطة عمل لتعزيز المساواة بين الجنسين في رياض الأطفال" في الفترة 2008-2010.

هذه الأمثلة تدل على أن هذه الدول بدأت بتغير القيم التقليدية للبشرية، قبل كل شيء، مفهوم الأسرة باعتبارها اتحادا بين الرجل والمرأة.

ومن ناحية القانون الدولي لم تنص الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان على الزواج من نفس الجنس وحسب المادة 23 الفقرة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 يكون للرجل والمرأة، ابتداء من بلوغ سن الزواج، حق معترف به في التزوج وتأسيس أسرة. نستنتج من ذلك أن الرجل والمرأة هم الذين لديهم الحق في الزواج وفي تكوين الأسرة.

في العقود الأخيرة، بدأ الحديث عن مسألة الحماية من التمييز ضد الناس على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية. وهناك عدد من الدول والمنظمات الدولية بدأت تتخذ قوانين وقرارات بمنح وتوسيع نطاق حقوق مثليه، مثلي الجنس، (LGBT) الأشخاص ثنائيي الجنس والمتحولين جنسيا، والاعتراف بزواج المثليين، وقرار اعتماد (التبني) للأطفال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من قبل الزوجين من نفس الجنس، ومنح صفة لاجئ لهؤلاء، وهلم جرا. على الرغم من كل هذه التدابير، غالبا المثليين يثيرون مسألة التمييز في بعض الحالات ضدهم.

المطلب الثاني: دور الأمم ألمتحدة في تكريس "القيم الغير تقليدية" على المستوى الدولي

في الآونة الأخيرة، أصبحت مشكلة حماية حقوق المثليين من التمييز على المستوى القطري، وكذلك منحهم حقوق كاملة من القضايا التي أصبحت تناقش بشكل فعال على المستوى الدولي ضمن أجهزة الأمم المتحدة وخصوصا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمفوض السامي لحقوق الإنسان وعلى المستوى الإقليمي الاقليمي أيضا.

تركزت أساسا مناقشات حقوق المثليين في الأمم المتحدة على القرارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بالموضوع. منذ تأسيسها في عام 1945 لم تناقش الأمم المتحدة حقوق المثليين (فيما يتعلق بالمساواة بغض النظر عن التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية) حتى ديسمبر 2008، عندما قدمت مبادرة هولندية/فرنسية مدعومة ببيان من الاتحاد الأوروبي يدعم فيه حقوق المثليين إلى الجمعية العامة. البيان، من المفترض أن يتم اعتماده باعتباره القرار، دفع ببيان معارضة من قبل جامعة الدول العربية. لا تزال كل من البيانات مفتوحة للتوقيع، ولم يقم أي منهما باعتماده بصفة رسمية من قبل الجمعية العامة.

في عام 2011، قدمت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 19/17، تقريراً إلى المجلس وصفت فيه نمطاً من التمييز والعنف يستهدف الأشخاص في جميع مناطق العالم على أساس ميلهم الجنسي وهويتهم الجنسانية. وعقب نحو ثلاثة أعوام، طلب المجلس في قراره 32/27 إلى المفوض السامي أن يحدِّث التقرير المذكور أعلاه بغية تبادل الممارسات الجيدة وسبل القضاء على العنف والتمييز تطبيقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان القائمة.[12]

وركز التقرير بشكل حصري على منع العنف وإلغاء القوانين التي تجرم المثلية الجنسية وضمان الحقوق الأساسية للمنتمين إلى المجتمع المثلي.

وفي حزيران/يونيو 2011، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار 19/17 – وهو أول قرار للأمم المتحدة بشأن الميل الجنسي والهوية الجنسانية – الذي أعرب فيه عن "قلقه البالغ" إزاء العنف والتمييز ضد أفراد بسبب ميلهم الجنسي وهويتهم الجنسانية[13]. وقد مهد اعتماده السبيل إلى صدور أول تقرير رسمي للأمم المتحدة بشأن هذه القضية، وهو التقرير الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/19/41). وشكلت استنتاجات التقرير أساس حلقة نقاش عُقدت في المجلس في آذار/مارس 2012 – أول مرة عقدت فيها هيئة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة مناقشة رسمية بشأن الموضوع. وفي أيلول/سبتمبر 2014، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراراً جديداً (32/27)، أعرب فيه مرة أخرى عن قلقه البالغ إزاء هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان وطلب فيه إلى المفوض السامي إعداد تحديث للتقرير A/HRC/19/41 بهدف تبادل الممارسات الجيدة والسُبل الكفيلة بالقضاء على العنف والتمييز – تطبيقاً للقانون الدولي الموجود، والمعايير الدولية الموجودة، لحقوق الإنسان – وتقديمه إلى الدورة التاسعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتناولت المنظمات الإقليمية في كل من أفريقيا والأمريكيتين وأوروبا قضايا حقوق الإنسان والميل الجنسي والهوية الجنسانية. ففي عام 2014، أجازت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قراراً أدانت فيه أعمال العنف وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بحق الأفراد على أساس ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسانية الحقيقية أو المفترضة. واعتمدت منظمة الدول الأمريكية قراراها السابع بشأن حقوق الإنسان والميل الجنسي والهوية الجنسانية، بعدما اعتمدت في عام 2013 اتفاقية مكافحة جميع أشكال التمييز والتعصب، التي تتناول هاتين القضيتين، كما أنشأت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ولاية المقرّر المعني بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، بعدما أنشأت وحدة مكرّسة لذلك في عام 2011. واعتمد الاتحاد الأوروبي مبادئ توجيهية لتعزيز وحماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، بينما اعتمد كل من البرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا قرارين بشأن هذا الموضوع، وأصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عدة أحكام تؤكد حق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في المساواة في المعاملة والحماية بموجب القانون.

وللأسف أصبحت هذه القضايا تناقش ليس فقط في الآليات غير تعاقدية وإنما أصبحت تناقش في الآليات التعاهدية في مجال حقوق الإنسان وكمثال على ذلك، الأحكام الواردة في تقرير اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعد واحدة من الهيئات التعاهدية لمنظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وفي تقرير اللجنة الذي يحتوي على توصيات لاستعراض التقرير الوطني لسلوفاكيا، في الفقرة 10، ما يلي: " وتشعر اللجنة بالقلق لعدم اعتراف القانون بالأزواج مثليي الجنس، وعدم وجود إطار قانوني يحمي حقوق هؤلاء الأزواج. (المادة ٢). وتوصي اللجنة بأن تنظر الدولة الطرف في اعتماد قوانين تعترف بزواج المثليين وتنظيم علاقات الملكية بين هؤلاء الأزواج"[14].

نستنتج من ذلك أنه أصبحت هذه القيم الغير تقليدية تنتشر بشكل واسع في كثير من الدول وأنها أصبحت تناقش وتكرس في المنظمات الدولية والإقليمية مما حتما سيؤثر سلبا على تربية الأطفال وعلى مفهوم الأسرة والتي تعتبر أول وحدة اجتماعية يقابلها الطفل. وترسم الأسرة الأنماط المعنوية والأخلاقية الأساسية للطفل. إذَا الأسرة هي أساس لإنشاء العلاقات الاجتماعية للفرد، تؤثر في ما سيؤول إليه الطفل.

وتشير الصكوك الدولية لحقوق الإنسان إلى أهمية التقاليد والقيم الثقافية لجميع الشعوب في حماية وتعزيز النماء المتناسق للطفل. وتتمثل أهم وظيفة للأسرة حقاً في نقل الإرث الثقافي إلى الجيل التالي. فكل أسرة تعيش في جوها وبيئتها الثقافية الخاصة بها، ويؤثر ذلك أكبر تأثير في الطفل. وهذا هو المكان الذي يورث فيه ويُشكل أسلوب حياة الأجيال المقبلة وتُوطد فيه الأعراف والمفاهيم والعلاقات مع العالم المحيط بها.

والمؤسسات التربوية، والتربية نفسها بشكل أعم، تؤثر أيضاً تأثيراً هاماً في تكوين منظومة القيم. وليس من قبيل الصدفة أن يشير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى أنه يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تقوية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم والجماعات العرقية أو الدينية. ويمكن للأسرة والجماعة والمجتمع والمؤسسات التربوية، أن تساهم في تعزيز احترام حقوق الإنسان في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوقت الذي تساعد فيه على تثقيف عناصر جديدة من أفراد المجتمع بمنظومة قيم تشمل احترام كرامة الإنسان وحريته وحقوقه، والتسامح، والوعي بالمسؤولية تجاه المجتمع والبشرية.

الخاتمة

من دراسة هذا الموضوع فانه يمكن بيان أهم النتائج التي توصلنا إليها:

- القيم التقليدية يجب أن لا تتعارض مع جوهر ومضمون حقوق الإنسان المكرسة في المواثيق الدولية وأنه يجب أن تلتزم التقاليد بمعايير حقوق الإنسان التي هي مهاد الدساتير التي تحترم الحقوق.والقيم التقليدية للإنسانية مشتركة بين جميع الدول والشعوب.
- القيم التقليدية للبشرية هي قيم مشتركة بين جميع الأمم والشعوب، وتقوم بتحديد التنمية وسبل معيشة المجتمع الدولي بأكمله.
- لكل الثقافات والحضارات، في أعرافها وعاداتها وأديانها ومعتقداتها، مجموعة مشتركة من القيم التي تتمسك بها البشرية بأكملها، و هذه القيم قد أسهمت مساهمة هامة في تطوير القواعد والمعايير في مجال حقوق الإنسان.

أصبحت هذه القيم الغير تقليدية تنتشر بشكل واسع في كثير من الدول وأنها أصبحت تناقش وتكرس في المنظمات الدولية والإقليمية مما حتما سيؤثر سلبا على تربية الأطفال وعلى مفهوم الأسرة.

التوصيات:

على جميع الدول أن تقر بأن الكرامة والحرية والمسؤولية قواعد ومعايير دولية أساسية مكرسة في اتفاقات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية.

ولن يكون اعتماد المعايير الدولية العالمية لحقوق الإنسان اختياراً واعياً إلا عندما تُحترم الخصائص المميزة لمختلف الحضارات والديانات والثقافات. ولذلك الغرض، يجب أن يكون ثمة حوار مستمر بين مختلف البلدان والشعوب، واحترام أعرافها والمسارات الفردية لتطور كل منها وعدم فرض قيم ومعايير تتناقض مع ديانات وثقافات الشعوب.

العمل على إصدار اتفاقية دولية تنص على مفهوم القيم التقليدية وأنواعها.

---

[1] فلاديمر كرتاشكين، " دراسة أولية بشأن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية عن طريق تحسين فهم القيم التقليدية للبشرية":
www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/A.66.53_ar.docA/HRC/29/23

[2] فلاديمر كرتاشكين، مرجع سابق، ص 8.

[3] قرار مجلس حقوق الإنسان 3/16 الصادر في 24 أذار 2011.

[4] ألاتفاقية رقم 169 بشأن الشعوب ألاصلية والقبلية في البلدان المستقلة.

[5] اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989.

[6] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979.

[7] الميثاق ألافريقي لحقوق الانسان والشعوب لعام 1981.

[8] نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005.

[9] قرار مجلس حقوق الإنسان 3/16، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[10] قرار مجلس حقوق الانسان 21/3 الصادر في 27 سبتمبر 2012.

[11] А. Х. Абашидзе، Н. С. Семеновой. Гендерные аспекты и традиционные ценности в свете международного права. М.: Издательский дом «Покров ПРО»، 2014. С 55.

[12] تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان A/HRC/29/23.
www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/.../A_HRC_29_23_ARA.DOC

[13] تقرير مجلس حقوق الانسان.
http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/A.66.53_ar.doc

[14] قرار E/c.12/SVK/CO/2 اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية " نظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين ١٦و١٧ من العهد". الصادر في أيار 2012.
http://www.refworld.org.ru/cgibin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=50644ada2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com